دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبـــة وبعـــد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الإلكترونية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
مع إعطائه صفة الاستعجال

الفصل التشريعي السابع عشر - دور الانعقاد الأول ١٠

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

الاقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام
القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الإلكترونية

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الإلكترونية،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يضاف إلى تعريف المعاملة الإلكترونية في المادة رقم (١) من القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي:

"وتدخل في حكم المعاملات الإلكترونية كافة المعاملات التي تتم مع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية بواسطة الوسائل والمراسلات الإلكترونية".

(المادة الثانية)

تضاف مادة جديدة برقم (٢) مكررا إلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه نصها الآتي:

المادة (٢) مكررا: "تلتزم كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية بإبرام جميع معاملاتها وتنفيذها إلكترونياً الى جانب الطريقة التقليدية في بعض الأحوال والظروف".

(المادة الثالثة)

يطبق هذا القانون خلال سنتين من تاريخ صدوره على جميع معاملات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية.

(المادة الرابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام القانون
رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الإلكترونية

يشهد العالم اليوم تطوراً كبيراً في مجال التكنولوجيا والتعاملات الرقمية، ومواكبة لذلك التطور جاء هذا التعديل على بعض أحكام القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الإلكترونية، بحيث يدخل في حكم المعاملات الإلكترونية كافة المعاملات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، كما يلزم القانون كافة الوزارات والجهات الحكومية بأن تكون جميع تلك المعاملات مقدمة ومتاحة إلكترونياً مع إتاحة تلك المعاملات ورقياً، ويحدد القانون فترة سنتين لاستكمال تقديم تلك المعاملات إلكترونياً.

ويهدف القانون إلى معالجة جملة من المسائل أهمها تحسين بيئة الأعمال، وتقليل تراكم المعاملات التي تستنزف الوقت والجهد، كما أن المعاملات الإلكترونية تحد من انتشار الفساد والواسطة.